الأمم المتحدة

A/HRC/33/49

الجمعية العامة

Distr.: General
27 July 2016
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثالثة والثلاثون
البند ٣ من جدول الأعمال
تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

تقرير المقرر الخاص المعني بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي

مذكرة من الأمانة

تتشرف الأمانة بأن تحيل إلى مجلس حقوق الإنسان تقرير المقرر الخاص المعني بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، الذي أُعد عملاً بقراري المجلس ٢/١٦ و٢/٢١. ويركز المقرر الخاص في هذا التقرير على المساواة بين الجنسين في إعمال حق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي.

والمساواة بين الجنسين مبدأ أساسي من مبادئ حقوق الإنسان، ومع ذلك يُلاحظ في جميع البلدان وجود تباينات بين الرجال والنساء وتباينات على أساس الهوية الجنسانية كثيراً ما تتجسد في عدم تكافؤ الفرص وفي انتهاكاتٍ خطيرة لحقوق الإنسان. ويبين المقرر الخاص أن اتباع نهجٍ قادر على تحقيق التحوّل شرط مسبق لتحقيق المساواة بين الجنسين في التمتع بحق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي. ويقتضي هذا النهج إعادة النظر في القواعد الاجتماعية والقوالب النمطية والأنماط المتبعة داخل الأسرة، وكذلك تعزيز التدخلات مراعية للاعتبارات الجنسانية التي تعطي الأولوية لتلبية الاحتياجات الخاصة للنساء. وفي الآن ذاته، يشير المقرر الخاص إلى أن التصدي للمحددات المادية والهيكلية للتباينات بين الجنسين في الحصول على المياه وخدمات النظافة والصرف الصحي يمكن أن يشكل مدخلاً للتصدي لانعدام المساواة بين الجنسين بصفةٍ عامة.

GE.16-13009(A)
1613009

الرجاء إعادة الاستعمال

ويسعى المقرر الخاص إلى تسليط الضوء على المجالات التي تتطلب اهتماماً خاصاً بغية منع التباينات بين الجنسين في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي والاستجابة إليها، إلى جانب مسألة العنف الجنساني والعقبات التي تعوق إعمال حق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي.

تقرير المقرر الخاص المعني بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي

المحتويات

الصفحة

أولاً – مقدمة ٤

ثانياً – المساواة بين الجنسين في القوانين والسياسات ٥

ثالثاً – تقاطع أشكال التمييز وتعددها ٧

رابعاً – اعتماد تدابير مراعية للاعتبارات الجنسانية ٨

ألف – تصحيح أوجه الحرمان الاجتماعية الاقتصادية ٨

باء – القواعد الاجتماعية والقوالب النمطية ٩

جيم – العنف الجنساني والإجهاد النفسي الاجتماعي المتصل بخدمات الصرف الصحي ١٢

دال – مسائل الجودة والصحة والسلامة ١٣

هاء – القدرة على تحمل التكلفة ١٥

واو – التوافر وإمكانية والوصول ١٦

زاي – المشاركة والتمكين ١٩

حاء – المساءلة ٢٢

خامساً – الاستنتاجات والتوصيات ٢٦

أولاً- مقدمة

١- إن التباينات القائمة على نوع الجنس موجودة في كل بلد وفي جميع جوانب الحياة الاجتماعية، وتتجلى في الفوارق الشاسعة بين الرجال والنساء في القدرة على الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة وإدارتها والاستفادة منها. وتفيد مجموعة كبيرة ومتنامية من الدراسات أن الوصول إلى المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية واستعمالها وتداولها ومعرفتها أمور كثيراً ما تختلف بين النساء والرجال. فالفوارق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والبيولوجية بين النساء والرجال تفضي على الدوام إلى عدم تكافؤ النساء مع الرجال في فرص التمتع بحق الإنسان في المياه والخدمات الصحية، ويقترن ذلك بتبعات كارثية على التمتع بحقوق الإنسان الأخرى والمساواة بين الجنسين بصفةٍ عامة.

٢- والكثير من الصعوبات التي تعوق تحقيق المساواة بين الجنسين في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية موثقة توثيقاً جيداً: فحيث ما فُقدت المياه في البيت، تتحمل النساء والبنات المسؤولية الرئيسية عن المياه والنظافة على صعيد الأسرة ويتحملن العبء الأكبر الذي يشكله جلب المياه. وتوجد تحديات أخرى تتصل بانعدام المساواة، ومنها الحصول على خدمات الصرف الصحي، والنظافة المتصلة بالحيض، وتوافر دورات المياه للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وذوي الهوية الجنسانية غير المطابقة، وزيادة خطر تعرض هؤلاء للعنف الجنساني.

٣- وتتخلل التباينات الجنسانية كل مرحلة من مراحل حياة المرأة: من الطفولة إلى المراهقة والأمومة والمرض والشيخوخة. وفي هذا التقرير، يسعى الخبير المستقل المعني بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي إلى إبراز أهمية التركيز بقوةٍ على احتياجات النساء والبنات في جميع الظروف، وعلى امتداد دورة حياتهن، وعدم إغفال احتياجات النساء والبنات ذوات الإعاقة، أو الفقيرات، أو اللاتي يعانين أوجه حرمان أخرى. ويؤثر انعدام المساواة بين الجنسين في الوصول إلى المياه ومرافق الصرف الصحي في مجموعة واسعة من حقوق الإنسان الأخرى، بما فيها حق النساء والبنات في الصحة وفي السكن اللائق وفي التعليم وفي الغذاء.

٤- وينتهك العنف الجنساني الحق في الحياة والأمن الشخصي وحرية التنقل. وكثيراً ما يشعر الأشخاص ذوو الهوية الجنسانية غير المطابقة بالحاجة إلى التنازل عن حريتهم في التعبير إذ يثير الفصل الجنساني - بما في ذلك الفصل في دورات المياه العامة ومراكز الاحتجاز ومخيمات الإغاثة والمدارس - خطر الاستبعاد والإهانة والعنف.

٥- ويمكن أن تتسبب التباينات الاجتماعية الاقتصادية والعلاقات والممارسات والقوالب النمطية الاجتماعية الثقافية في تفاقم الفوارق الجنسانية وتُفضي إلى التمييز في التمتع بالحقوق. ولما كانت الأسباب الأساسية لهذه التباينات معقدةً ومعتمدةً على السياق، فإن التقدم نحو تحقيق المساواة الفعلية في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي يستدعي إجراءات عامةً على أصعدة مختلفة. وفي سياق التصدي للتمييز في حق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات

الصرف الصحي، يجب التصدي أيضاً للتباينات الهيكلية التي تعوق التمتع بحقوق الإنسان الأخرى. لذا يشير هذا التقرير إلى أن بذل جهود منسقة في تلبية الاحتياجات المادية للنساء، مثل الحصول على لوازم الحيض بتكلفةٍ مقبولة، وكذلك احتياجاتهن الاستراتيجية، مثل التصدي للقوالب النمطية الجنسانية الضارة والمحددات الهيكلية لانعدام المساواة التي تؤثر في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة، يمكن أن يشكل مدخلاً إلى التصدي لانعدام المساواة بين الجنسين بصورة عامةٍ.

٦- ويعرض المقرر الخاص عدة نقاط رئيسية تستدعي الاهتمام بغية تحقيق مساواة فعلية بين الجنسين. ويجب دمج المساواة وعدم التمييز بين الجنسين في القوانين والسياسات، ويجب فرض تدابير إيجابية لتصحيح أوجه الظلم قبل حدوثها. ويقتضي التقدم صوب المساواة بين الجنسين في الواقع العملي تحديد الأسباب الأساسية لانعدام المساواة وتفكيك العقبات الهيكلية والمحرمات والقوالب النمطية والقواعد الاجتماعية التي تحول دون المساواة بين الجنسين في التمتع بحقوق الإنسان. ولا بد من اعتماد سياسات وتدابير خاصة من أجل التصدي لانعدام المساواة في الواقع العملي وتعزيز أصوات النساء ومشاركتهن. ويجب وضع أُطر قويةٍ للمساءلة والرصد بهدف ضمان تنفيذ السياسات وإحراز التقدم. ولن تكون تلك الأطر فعالةً ما لم تُمنح النساء بصورة منهجية فرص المشاركة الفعالة وصنع القرار والوصول إلى الموارد والتحكم فيها.

ثانياً- المساواة بين الجنسين في القوانين والسياسات

٧- إن المساواة وعدم التمييز أمران مترابطان ومبدآن أساسيان من مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان. فقد تسبب نقص الوصول إلى ما يكفي من المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية وعدم قدرة النساء على المشاركة في إدارة هذه المرافق في حالات كثيرة، وعلى أساس هيكلي، في حرمان النساء والبنات من حقوق كثيرة. والقوانين موجودة لتمكين الأفراد من المطالبة قانوناً بحقوقهم، ويمكن أن تُنشئ توقعات اجتماعية، ويمكن أن تحث على اتخاذ إجراءات عامة. ويمكن أن تساعد الضمانات القانونية للمساواة وعدم التمييز بين الجنسين على بناء الشرعية السياسية اللازمة لدعم إعمال حقوق النساء والبنات في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة.

٨- وتشير المساواة بين الجنسين إلى المساواة بينهما في الحقوق والمسؤوليات والفرص، مع إيلاء الاعتبار للمصالح والاحتياجات والأولويات المختلفة والاعتراف بتنوع فئات النساء والرجال المختلفة[(١)]. ويُقصد بالمساواة بين الجنسين وجوب أن يكون كل فرد قادراً على التمتع بالحق في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي على قدم المساواة مع غيره. لذا فإن تحقيق المساواة الفعلية يقتضي التصدي للظروف الجنسانية المحددة التي تشكل عقبات أمام إعمال تلك الحقوق لفائدة النساء والبنات في الواقع العملي. ويجب أن تقيّم الدول التشريعات والسياسات

(١) Mayra Gómez and Inga Winkler, "Gender equality, water governance and food security with a focus on the Near East and North Africa", final draft (2015), p. 4. On file with the author.

والاستراتيجيات القائمة، وأن تحدد مدى المساواة بين الرجال والنساء في كفالة التمتع بالحق في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي. وعلى أساس ذلك التقييم، ينبغي توفير سبل الجبر ووضع استراتيجيات مراعية للاعتبارات الجنسانية يسترشد بها في وضع السياسات وفي تخصيص الأموال اللازمة من الميزانية. ويتعين في حالات كثيرة اتخاذ تدابير إيجابية مؤقتةٍ.

٩- بيد أنه توجد في الكثير من الدول قوانين تعوق المساواة في التمتع بالحق في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي. وفي بلدانٍ كثيرةٍ، تُحرم النساء من ملكية الأرض، وهي شرط مسبق للوصول إلى المياه، وذلك بسبب قوانين الأسرة التي تجعل أيضاً من العسير على النساء وراثة الأرض. وتعتبر بعض البلدان التغوط في العراء جريمةً بينما تغلق في الآن ذاته مرافق الصرف الصحي العامة[٢]. وفي حالات كثيرة يُعتبر التبول والتغوط في الأماكن العامة من الجرائم، ويمكن أن تميز القوانين الرامية إلى الحفاظ على نظافة المدن ضد المتشردين الذين لا خيار لديهم سوى قضاء حاجتهم في العراء. ومن بين هؤلاء نساء وبنات كثيرات هن في حاجة ماسة إلى مرفق مناسب يوفر لهن الخصوصية. وتُجيز بعض الدول للأفراد استخدام دورات المياه بطريقة تتناسب مع الهوية الجنسانية التي اختاروها لأنفسهم بينما تُجبر دول أخرى الأشخاص على استخدام دورات المياه وفقاً للجنس البيولوجي المسجل في شهادات ميلادهم[٣]. وقوانين الاعتراف بنوع الجنس التقييدية لا تُضعف بخطورة قدرة مغايري الهوية الجنسانية على التمتع بحقوقهم في الخدمات الأساسية فحسب، بل تمنعهم أيضاً من العيش بأمانٍ دون التعرض للعنف والتمييز. ويجب أن تكون مرافق المياه والصرف الصحي مأمونة ومتاحةً ومتيسرة ومعقولة التكلفة ومقبولة اجتماعياً وثقافياً وأن توفر الخصوصية وتحفظ كرامة جميع الأفراد بمن فيهم ذوو الهوية الجنسانية المغايرة وغير المطابقة.

١٠- ويضع القانون الدولي لحقوق الإنسان على عاتق الدول التزاماً بتحديد وتعدّل جميع القوانين التي تترتب عليها نتائج تمييزية مباشرة أو غير مباشرة على التمتع بحق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي. وينبغي أن يتضمن الإطار القانوني أحكاماً بشأن المساواة وعدم التمييز في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي. وينبغي أن تتوخى تلك القوانين القضاء على التمييز الشكلي والموضوعي وأن تأخذ في الحسبان الجهات الفاعلة العامة والخاصة على السواء.

١١- وينبغي ألا تعزز القوانين والسياسات والاستراتيجيات القوالب النمطية الجنسانية عن غير قصد بل أن تسعى إلى تغييرها[٤]. ومن المهم أن تذكر السياسات والاستراتيجيات صراحةً التجارب المختلفة للرجال والنساء والفئات المهمشة، كي لا تُغفل الوثائق التي قد تبدو محايدة جنسانياً الفوارق المهمة بين الجنسين وتخدم في الواقع العملي مصلحة بعض الأشخاص أكثر من غيرهم فيما يتصل بالحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي.

---

(٢) انظر الوثيقة A/HRC/27/55، الفقرتان ١٩ و٢٢.

(٣) انظر، على سبيل المثال، مشروع القانون S. 1203، المعروض على مجلس شيوخ كارولينا الجنوبية، في الولايات المتحدة الأمريكية، في ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦.

(٤) Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR), "Gender stereotyping as a human rights violation" (October 2013).

ثالثاً- تقاطع أشكال التمييز وتعددها

١٢- قد تعاني النساء - على كل المستويات الاقتصادية وفي شتى أنحاء العالم - أوجه حرمان وتمييز مفرطةً، ومع ذلك لا يمكن اعتبارهن فئة متجانسة. إذ تعيش مختلف النساء ظروفاً مختلفةً ويواجهن تحديات وعقبات متفاوتةً في علاقتهن بالمياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية. وتتفاقم التباينات الجنسانية عندما تقترن بأسس أخرى للتمييز والحرمان. ومن الأمثلة على ذلك الحالات التي تفتقر فيها النساء إلى الحصول بالقدر الكافي على المياه وخدمات الصرف الصحي ويعانين في الوقت نفسه من الفقر، أو الإعاقة أو السلس، أو يعشن في مناطق نائية، أو يفتقرن إلى أمن الحيازة، أو يقبعن في السجون، أو يعشن في تشرد. والأرجح أن هؤلاء النسوة، في هذه الحالات، يفتقرن إلى إمكانية الوصول إلى المرافق المناسبة أو يواجهن الإقصاء أو يعشن في ضعفٍ ويتعرضن لمخاطر صحية إضافية. وتتضاعف تأثيرات العوامل الاجتماعية، من قبيل الطبقة والسن والحالة المدنية والمهنة والميل الجنسي والهوية الجنسانية، عندما تتقاطع مع أسباب أخرى للتمييز. وفي بعض الدول، تعاني النساء العاملات في مرافق الصرف الصحي من قلة منعتهن بوجه خاص، إذ يتعرضن لخطر العدوى ولبيئة شديدة القذارة، وهو ما يؤثر فيهن بقدر أكبر خلال الحمل والحيض. ويمكن أن تواجه النساء المنتميات إلى أقليات معينة، بما فيها الشعوب الأصلية والطوائف الإثنية والدينية، إقصاءً وحرماناً على أسس متعددة. وقائمة العوامل ليست مستوفاةٍ ويمكن أن تتغير بمرور الوقت.

١٣- وكثيراً ما لا تؤخذ الاحتياجات الخاصة للنساء والبنات في الحسبان في الحالات الإنسانية، بما في ذلك في أوقات النزاع أو الكوارث الطبيعية، حين تشح المياه وخدمات الصرف الصحي إلى الحد الأدنى [٥]. ولا بد من تحسين الفهم وتبادل التجارب فيما يتعلق بأنواع الاستجابات التي يمكن تقديمها في حالات الطوارئ المتنوعة، بما يشمل تدابير التكيف والتدخلات الأكثر ملاءمةً وفعاليةً[٦]. ويقتضي الأمر كذلك اتباع نهجٍ متكاملٍ واستمرار التنسيق بين جميع القطاعات المعنية[٧]. ويواجه المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين وذوو الهوية الجنسانية غير المطابقة تحديات إضافية في المناطق المتأثرة بالكوارث. وخلص تقييم أجرته الأمم المتحدة مؤخراً إلى أن النساء والبنات اللاجئات في أوروبا معرضات للعنف ويفتقرن إلى الخدمات التي تلبي احتياجاتهن على وجه التحديد، مثل مرافق الاستحمام والصرف الصحي التي توفر الخصوصية[٨]. وأفادت بعض النساء بأنهن انقطعن عن الأكل أو الشرب لتجنب الذهاب إلى دورات مياه لا يشعرن فيها

(٥) منظمة واتر إيد بنغلاديش، تقرير مقدم إلى المقرر الخاص.

(٦) Marni Sommer and others, "What is the scope for addressing menstrual hygiene management in complex humanitarian emergencies? A global review", *Waterlines* (to be published in 2016).

(٧) طاجيكستان، تقرير مقدم إلى المقرر الخاص.

(٨) European Parliament, "Reception of female refugees and asylum seekers in the EU: case study Germany" (2016), p. 13.

بالأمان[٩]. وتعتبر استجابة الحكومات وغيرها من الجهات لهذه الحالات غير كافية، ويُشدد على الحاجة الملحة إلى تكثيف جهود الاستجابة تلك[١٠].

١٤- لذا ينبغي للدول، وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان، استخدام منظور التقاطع في جميع المبادرات السياساتية، بحيث تكفل إيلاء اهتمام خاص لأشد الأفراد حرماناً من حيث التمتع بالحقوق.

رابعاً- اعتماد تدابير مراعية للاعتبارات الجنسانية

١٥- تقتضي المساواة الفعلية استجابات سياساتية تتصدى للاحتياجات المادية والاستراتيجية للنساء. لذا، ينبغي السعي إلى تلبية الاحتياجات العملية للنساء (بما في ذلك مثلاً تدبير شؤون النظافة الشخصية في فترات الحيض) باعتماد الدولة والجهات الفاعلة الأخرى تدابير وتدخلات تراعي الاعتبارات الجنسانية وتدعو إلى إعادة النظر في العلاقات العرفية القائمة على تباين موازين السلطة والهيمنة وكذلك القوالب النمطية بين الجنسين[١١]. وبسبب اضطلاع النساء بالعبء الأكبر في مسؤوليات الرعاية والشؤون المنزلية، فهن أكثر تأثراً بعدم وجود المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية. وتلبية الاحتياجات المادية من المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية يمكن أن تسهل على النساء بطرقٍ كثيرةٍ أداء الأدوار المسندة إلى جنسهن، لكنها لا تفضي في حد ذاتها إلى زيادة المساواة بين الجنسين فيما يتصل بعمل الرعاية غير مدفوع الأجر.

ألف- تصحيح أوجه الحرمان الاجتماعية الاقتصادية

١٦- تضطلع النساء، في جميع أنحاء العالم، بثلاثة أضعاف ما يضطلع به الرجال من الوظائف غير المدفوعة الأجر، لا سيما مسؤوليات الرعاية والشؤون المنزلية[١٢]. لذا تتأثر النساء، بصفتهن مقدمات الرعاية، بقدر أكبر أيضاً عندما يُصاب أفراد الأسرة بالمرض نتيجة نقص المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية. واضطلاع النساء بنصيب زائد عن الحد من العمل غير مدفوع الأجر يجعلهن أكثر اعتماداً على الغير من الناحية المالية ولا يترك لهن وقتاً كافياً للتعليم والعمل المدفوع الأجر. ويؤدي ذلك مجدداً إلى تعزيز الأدوار الجنسانية واعتماد النساء مالياً على الرجال، بما في ذلك من حيث قدرتهن على دفع تكاليف خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. وإضافة إلى ذلك، لا تقدر الدول أو لا تعكس قيمة عمل الرعاية والشؤون المنزلية

(٩) See https://www.amnesty.org/en/latest/news/2016/01/female-refugees-face-physical-assault-exploitation-and-sexual-harassment-on-their-journey-through-europe/.

(١٠) Office of the United Nations High Commissioner for Refugees, United Nations Population Fund and Women's Refugee Commission, "Initial assessment report: protection risks for women and girls in the European refugee and migrant crisis — Greece and the former Yugoslav Republic of Macedonia"(2016), pp. 3-10.

(١١) انظر الوثيقة A/HRC/22/50، الفقرة ٤٢.

(١٢) *تقرير التنمية البشرية ٢٠١٥: التنمية في كل عملٍ* (منشورات الأمم المتحدة، رقم البيع E.15.III.B.1)، الصفحة ١٢.

غير مدفوع الأجر في المؤشرات الاقتصادية. ويحتاج أي نهجٍ تتبعه الحكومة أو يسلكه المجتمع المدني من أجل التصدي لانعدام المساواة بين الجنسين إلى إعادة النظر في القواعد الاجتماعية القائمة وبلورة تدابير تشجع الرجال على تقاسم المسؤوليات مع النساء.

١٧- والتحيز الاجتماعي يؤدي إلى حرمان النساء من الحصول على فرصٍ مساويةٍ لفرص الرجال في الوظائف التقنية والإدارية في قطاع المياه والصرف الصحي ولا تخدم القواعد العامة مصالح البنات والنساء من حيث مباشرة الدراسات التقنية أو الهندسية[١٣]. ويمكن للدول أن تستثمر في إعادة تزويد النساء بالمهارات وإعادة تدريبهن على تلك الوظائف، وأن تشجع زيادة الحصول على التعليم العالي. ويمكن أن تقلص جهود التوظيف الاستباقية العقبات التي تحول دون ترشح النساء للوظائف التي يردنها، لا سيما في المجالات التي تتسم بنقص تمثيل النساء أو باستمرار فوارق الأجور. وقد يؤثر حضور النساء في مناصب أكثر بروزاً للعموم، بما فيها الوظائف السياسية والإدارية ووظائف صنع القرار، في القوالب النمطية والأدوار الجنسانية المتجذرة في العمق.

باء- القواعد الاجتماعية والقوالب النمطية

١٨- يعرَّف القالب النمطي الجنساني بأنه "رؤية عامة أو تصور مسبق للسمات أو الخصائص التي ينبغي أن يحملها النساء والرجال أو الأدوار التي يضطلعون بها أو ينبغي لهم الاضطلاع بها"[١٤]. ويغدو القالب النمطي الجنساني مضراً عندما يحد من قدرة النساء والرجال على تنمية قدراتهم الشخصية ومزاولة مهنهم واختيار حيواتهم. ويشكل التنميط الجنساني جوراً عندما يفضي إلى انتهاكات لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. ولا تستطيع الدول إلغاء التنميط والوصم باعتبار ذلك ظاهرةً اجتماعيةً لا يطالها نفوذ الدولة؛ وفي المقابل يجب عليها أن تحارب بنشاط الممارسات القائمة على القوالب النمطية الضارة المتعلقة بالرجال والنساء، بما في ذلك داخل الحيز الخاص[١٥].

١٩- ويمكن أن يكون للقوالب النمطية الجنسانية المركبة أثر سلبي مفرط على فئات معينة من النساء، كالنساء ذوات الإعاقة ونساء الأقليات أو الشعوب الأصلية ونساء الطبقات الاجتماعية الأدنى والنساء ذوات الوضع الاقتصادي الأضعف، خاصةً فيما يتعلق بالتمتع بحق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي. كذلك قد تصبح القوالب النمطية أكثر تركيباً عندما تتقاطع مع أشكالٍ أخرى من الوصم أو المحرمات، كتلك المتصلة بالحيض وانقطاع الحيض أو السلس أو التعقيدات المتصلة بالوضع مثل ناسور الولادة. وللقوالب النمطية والوصم والمحرمات والأدوار الجنسانية من السطوة ما يدفع الأشخاص أحياناً إلى التخلي عن حقوقهم القانونية خوفاً من الضغوط المفروضة عليهم لحملهم على تلبية التوقعات الاجتماعية أو بسبب تلك الضغوط. وتستدعي هذه القضايا المستحكمة اتباع نُهُجٍ تتجاوز الحماية الرسمية التي يوفرها القانون.

(١٣) Catherine Hill, Christianne Corbett and Andresse St. Rose, *Why So Few? Women in Science, Technology, Engineering and Mathematics* (Washington, D.C., American Association of University Women, 2010), p. xiv.

(١٤) OHCHR, "Gender stereotyping as a human rights violation" (October 2013), p. 24.

(١٥) انظر الوثيقة A/HRC/21/42، الفقرة ٥٨، والمادة ٥ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٢٠- وتختلف الممارسات والمعتقدات من ثقافة إلى أخرى، لكن الحيض يُعتبر إجمالاً شيئاً قذراً أو نجساً ويُعتقد أنه ينبغي تجنب الاتصال بين الرجال والنساء في أثناء الحيض[١٦]. ولا يُسمح للبنات والنساء أحياناً باستعمال دورات المياه ذاتها التي يستعملها الرجال أو يُمنعن من دخول أماكن معينة[١٧]. وتكبر البنات في جميع أنحاء العالم بفكرة أن الحيض أمرٌ ينبغي إخفاؤه وتجنب الحديث عنه، باعتباره حدثاً محرجاً يثير الخزي. ويتجسد ما يحيط بالحيض من وصمٍ ومحرمات في الخوف من التسربات أو تلطيخ الثياب. وفي شتى مناطق العالم، تفضل النساء والبنات إخفاء حيضهن[١٨]. وتظهر بيانات مجمعة في السنغال أن لوازم الحيض تُغسل وكثيراً ما تجفف، بدافع الحياء، في أماكن مغلقة وخاصة ومظلمة، كالغرف المفروشة أو حتى تحت الوسائد، بدلاً من عرضها على أشعة الشمس المباشرة، وهو ما يحد من خطر الإصابة وذلك بضمان عدم نمو عوامل المرض[١٩].

٢١- وفي ثقافات عديدة، تعتبر البنات راشدات بعد حيضهن الأول وقد يتسربن من المدرسة ويتزوجن ويبدأن إنجاب الأطفال. وزيادة إلمام النساء والرجال بشؤون الحيض، إضافة إلى اعتماد استراتيجيات لإزالة المحرمات الاجتماعية المتعلقة بالحيض، أمر من شأنه أن يحول دون اعتبار البنت راشدةً مؤهلة للزواج وإنما شابة مراهقة تمر بمرحلة عادية من مراحل نموها[٢٠].

٢٢- ولسوء إدارة الحيض تبعات واسعة النطاق على المجتمع ككل. ويعزز نقص إلمام الرجال والنساء على السواء بالمسألة ما يحيط بها من محرمات. ويشكل التعليم والتوعية والدورات التدريبية وسائل مهمة للتصدي لهذه المشكلة. ويجب ألا يقتصر تقديم المعلومات المتعلقة بالحيض وإدارته على البنات والأولاد وحدهم بل أن يشمل أيضاً المدرسين والموظفين الحكوميين والعاملين في ميدان الصحة المجتمعية وفي ميدان التنمية. وأصدرت الوزارة المياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي الهندية مبادئ توجيهية بشأن النظافة في أوقات الحيض تتضمن نُهُجاً متنوعةً لتهيئة بيئةٍ تعتبر فيها النظافة في أوقات الحيض أمراً مقبولاً وعادياً[٢١]. وينبغي أن يركز التعليم المتعلق بالحيض على البنات غير البالغات لضمان وعيهن بما سيحدث لأجسادهن عند البلوغ.

٢٣- وتؤثر التغيرات الجسدية والهرمونية، بما فيها الحيض، في الأولاد والبنات معاً وفي مواقفهم تجاه الجنس الآخر. ويجب إشراك الرجال والأولاد في مبادرات التعليم والتمكين، نظراً إلى دورهم في بناء علاقات سلطة غير متكافئةٍ وبلورة القوالب النمطية الضارة. ويجب الحذر من تأكيد أو مضاعفة القوالب النمطية ومشاعر الخزي. وقد لاحظ المدرسون في دولة بوليفيا المتعددة القوميات

(١٦) انظر www.wateraid.org/~/media/Files/Global/MHM%20files/Module1_HR.pdf.

(١٧) Water Supply and Sanitation Collaborative Council and the United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN-Women), *Menstrual Hygiene Management: Behaviour and Practices in the Louga Region, Senegal* (2015), pp. 22-32.

(١٨) انظر europe.newsweek.com/womens-periods-menstruation-tampons-pads-449833?rm=eu.

(١٩) Water Supply and Sanitation Collaborative Council and UN-Women, *Menstrual Hygiene Management: Behaviour and Practices in the Louga Region, Senegal* (2015), pp. 32.

(٢٠) المرجع السابق، الصفحة ٤٤.

(٢١) India, Ministry of Drinking Water and Sanitation, *Menstrual Hygiene Management* (December 2015).

أن مجرد إثارة موضوع الحيض يُحرج البنات ويزيد تحرش الأولاد بهن[٢٢]. وفي الهند، نجحت حملة "لا عروس من دون حمام" في حث الرجال على استثمار المزيد من المال في بناء دورات المياه، لكن بعض الخبراء نبهوا إلى احتمال أن تكون هذه الحملة قد عززت القوالب النمطية والأدوار الجنسانية في إطار الزواج[٢٣]. وما زال يتعين جمع المزيد من القرائن وإجراء المزيد من التقييمات فيما يتعلق بفعالية مبادرات الصحة والمدرسة، كما يتعين تنمية الخبرات على الصعيد القطري[٢٤].

٢٤- وتتجسد القواعد الاجتماعية الثقافية، ومفاهيم "تواضع الأنثى" و"الذكورية"، والقوالب النمطية المتعلقة بالأدوار الجنسانية، بما في ذلك دور النساء كمقدمات للرعاية، في عدم تكافؤ الفرص وتفاوت موازين السلطة والتحكم في الأموال والموارد، علاوةً على تباين المسؤوليات الأسرية. ويجب إلغاء التشريعات والسياسات التي تعكس مواقف تقوم على الوصم وتضفي عليه من ثم طابعاً رسمياً ومؤسسياً. ويمكن للدول أن تصمم وتنفذ، بالتعاون مع المجتمع المدني، برامج توعية تهدف إلى تعزيز الصور الإيجابية وغير النمطية للمرأة. وينبغي أن تتوخى المبادرات كشف القواعد الاجتماعية وعلاقات السلطة "الخفية" من خلال تحاليل جنسانية محددة السياق. وعلى سبيل المثال، أجرت منظمة واتر إيد (WaterAid) دراسة نوعية لاستكشاف الكيفية التي أدى بها توفير خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة إلى تغييرات إيجابية في الأدوار الجنسانية والعلاقات الاجتماعية بين الرجال والنساء[٢٥].

٢٥- وأوصت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة باستخدام تدابير مبتكرة تستهدف وسائط الإعلام بهدف تعزيز الصور الإيجابية وغير النمطية للمرأة[٢٦]. وبُذلت عدة مساعٍ من أجل "كسر حاجز الصمت" فيما يتعلق بالحيض من خلال استخدام أشكال مختلفةٍ من وسائط الإعلام الاجتماعية. وسلط مقال صادر مؤخراً في صحيفة *نيوزويك* الضوء على كفاح النساء اليومي بسبب دورتهن الشهرية بنشر صورة حشوة قطنية على الغلاف[٢٧]. وحظيت رسالة موجهة إلى مدير موقع الفيس بوك من طالبة في نيودلهي باهتمام كبير على شبكة الإنترنت، إذ طلبت الفتاة إضافة خيار "on my period" (حائضٌ) على صفحة أكبر شبكة اجتماعية في العالم[٢٨]. وينبغي أن تصمم حملات التوعية الرامية إلى إرشاد الرجال والنساء وتغيير عقلياتهم ومواقفهم باستخدام جميع الوسائل المتاحة، بما فيها وسائط الإعلام، على المستوى المجتمعي والمدرسي، بمشاركة المجتمع المدني.

---

(٢٢) Jeanne Long and others, *WASH in Schools Empowers Girls' Education in Rural Cochabamba, Bolivia: An Assessment of Menstrual Management in Schools* (New York, United Nations Children's Fund, 2012), p. 10.

(٢٣) انظر https://sanitationupdates.wordpress.com/tag/no-toilet-no-bride-program/.

(٢٤) Marni Sommer and others, "A time for global action: addressing girls' menstrual hygiene management needs in schools", 2016.

(٢٥) واتر إيد – WaterAid، أستراليا، تقرير مقدم إلى المقرر الخاص.

(٢٦) انظر الوثيقة CEDAW/C/MNG/CO/8-9، الفقرة ١٥(أ).

(٢٧) انظر www.vivala.com/womens-issues/newsweek-cover-period-stigma/4062.

(٢٨) انظر See www.indiatimes.com/news/india/this-girl-s-open-letter-to-mark-zuckerberg-asking-for-an-on-my-period-button-deserves-a-reply-252396.html.

جيم- العنف الجنساني والإجهاد النفسي الاجتماعي المتصل بخدمات الصرف الصحي

٢٦- يمكن تعريف العنف الجنساني بأنه الأعمال التي "تلحق ضرراً أو ألماً جسدياً أو عقلياً أو جنسياً، والتهديد بهذه الأعمال، والإكراه، وسائر أشكال الحرمان من الحرية"[٢٩]. وهو مشكلة واسعة النطاق تنبع جذورها من تفاوت السلطة وانعدام المساواة الهيكلية بين الرجال والنساء، رغم أن الرجال والأولاد يمكن أن يعانوا أيضاً من العنف الجنساني. وقد أبرز الأمين العام أن: "العنف بالنساء والبنات يترك بصمته البشعة في كل قارة وبلد وثقافة"[٣٠].

٢٧- وتخاف النساء التعرض لعنف الرجال في دورات المياه العامة وأماكن التغوط في العراء، وعلى الطرق المؤدية إليها. وتفيد تقارير بأن بعض النساء والبنات الباحثات عن مكان للتغوط تعرضن لتعليقات فظة وللرشق بالحجارة والطعن والاغتصاب. وتحدث أعمال العنف الجنساني أيضاً في أماكن جلب المياه والاستحمام وغسل الثياب. وتفيد تقارير بأن الاعتداء على الأولاد ظاهرة شائعة ومسكوت عنها، وهي تلقى اهتماماً أقل، إذ يثني الحياء والقيود الثقافية أو المحرمات المتصلة بالمثلية الجنسية الأولاد عن الإبلاغ بتلك الاعتداءات[٣١].

٢٨- وإضافة إلى خطر التعرض للعنف الجسدي، يمكن أن تُصاب النساء والبنات أيضاً بالإجهاد النفسي الاجتماعي المتصل بخدمات الصرف الصحي، بما يشمل الخوف من العنف الجنسي. وتواجه النساء والبنات اللاتي لا يستفدن بالقدر الكافي من مرافق الصرف الصحي عقبات بيئية في إطار الممارسات المتصلة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، بما في ذلك جلب المياه، وإدارة شؤون الحيض، والتغوط، والاستحمام، وهي عقبات تساهم في ذلك الإجهاد. ومن الأمثلة على ذلك الخوف من الثعابين والبعوض في الطريق إلى مكان التغوط، أو الإجهاد الناجم عن القواعد الاجتماعية التي تنهى الإناث عن الاستحمام على مرأىً من الرجال. ولا بد من تحسين فهم طائفة أسباب الإجهاد وسلوك التكيف لتوجيه التدخلات المحددة السياق والمراعية لنوع الجنس فيما يتعلق بالمياه وخدمات الصرف الصحي[٣٢].

٢٩- وتعرُّض النساء والبنات في أحيان كثيرة لخطر التحرش عندما يقضين الحاجة في العراء أو في المرافق العامة يعزى جزئياً إلى اللجوء على الصعيد الهيكلي وبصورة منهجية إلى القوالب النمطية والوصم. لذا يُشجع على تعزيز حملات التوعية وبرامج التثقيف ومجموعات النقاش الهادفة، في جملة تدابير أخرى ترمي إلى تغيير رؤية الرجال والنساء للأدوار الجنسانية. ويجب منع أعمال العنف الجنساني والتحقيق فيها، كما يجب ملاحقة المسؤولين عنها لكسر أنماط قبول

(٢٩) اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم ١٩(١٩٩٢) بشأن العنف ضد المرأة.

(٣٠) انظر www.un.org/en/women/endviolence/pdf/pressmaterials/VAW%20Press%20Release.pdf.

(٣١) Louisa Gosling and others, "Nowhere to go: how a lack of safe toilets threatens to increase violence against women in slums" (WaterAid).

(٣٢) Krushna Chandra Sahoo and others, "Sanitation-related psychosocial stress: a grounded theory study of women across the life-course in Odisha, India", *Social Science and Medecine*, vol. 139 (August 2015), pp. 80-89.

المجتمع للإقصاء والعنف على أساس القواعد الجنسانية. ونظراً للإقرار بأن الشباب يمكنهم تغيير الأوضاع عندما يكبرون، ينبغي أن تدعو المناهج في جميع المدارس إلى إعادة النظر في القوالب النمطية الجنسانية وأن تشجع على التفكير النقدي.

٣٠- وقد يتعرض الأشخاص الذين لا يتطابقون مع فكرة ثابتة عن نوع الجنس للعنف والإيذاء عند استخدام مرافق الصرف الصحي الفاصلة بين الجنسين. ويواجه الأشخاص ذوو الهوية الجنسانية غير المطابقة التحرش في دورات المياه العامة الفاصلة بين الجنسين أو يتجنبونها بدافع الخوف. فعلى سبيل المثال، يتعرض البنات والأولاد من مغايري الهوية الجنسانية، عند استخدام دورات المياه الخاصة بالجنس الآخر، بقدر كبير للمضايقة والتحرش والاعتداء من قبل طلاب آخرين[٣٣]. وتفيد دراسات أُجريت في الهند أن مغايري الهوية الجنسانية يواجهون صعوبات في استئجار المساكن وكثيراً ما يضطرون إلى العيش في الأحياء الفقيرة النائية، حيث يصلون بقدر محدود إلى مرافق المياه والصرف الصحي[٣٤].

٣١- ويجب أن تتخذ الدول جميع التدابير اللازمة لإلغاء العقبات التي تثني الأشخاص عن استعمال مرافق الصرف الصحي. ولا بد من اتباع نهج منسق إزاء العنف القائم على الهوية الجنسانية، ويجب أن تتوخى المبادرات تعزيز الاحترام والقبول داخل المجتمع. ولا بد من توافر مستوى أساسي من الاعتراف بالحقوق. وتطبق دول كثيرة جداً قوانين تعاقب الأشخاص على أساس ميلهم الجنسي وهويتهم الجنسانية والتعبير عنهما. وينبغي أن تعطي الدول أهمية كبيرة لتدريب المدرسين والمديرين ودعمهم فيما يتعلق بتهيئة بيئات تعلم خالية من العنف. وعلى سبيل المثال، اعتمدت مالطة مبادئ توجيهية[٣٥] خاصة بالمدارس لتشجيع تعلم التنوع البشري الذي يشمل الطلاب مغايري الهوية الجنسانية والمختلفين جنسانياً وحاملي صفات الجنسين، وإذكاء الوعي والقبول والاحترام في المجتمع[٣٦].

دال- مسائل الجودة والصحة والسلامة

٣٢- تؤثر مستويات الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي تأثيراً متفاوتاً في الرجال والنساء. فأدوار النساء ومسؤولياتهن المنزلية تجعلهن في اتصال مادي أكبر بالماء الملوث والنفايات والبشرية[٣٧]. وتتعرض النساء والبنات اللاتي يمتنعن عن التبول فترات طويلة لخطر

(٣٣) هيومن رايتس ووتش، تقرير مقدم إلى المقرر الخاص.

(٣٤) Water Supply and Sanitation Collaborative Council and Freshwater Action Network South Asia, *Leave No One Behind: Voices of Women, Adolescent Girls, Elderly and Disabled People, and Sanitation Workers* (2016), p. 15.

(٣٥) Neela Ghoshal and Kyle Knight, *Rights in Transition: Making Legal Recognition for Transgender People a Global Priority* (Human Rights Watch, 2016).

(٣٦) Malta, Ministry for Education and Employment, *Trans, Gender-variant and Intersex Students in School Policy* (2015).

(٣٧) UN-Water, "Gender, water and sanitation: a policy brief" (2006), p. 4.

التهاب المثانة والكلى. زد على ذلك أنهن كثيراً ما يتجنبن شرب السوائل لتفادي استعمال دورات المياه، فيتعرضن بذلك لخطر الجفاف.

٣٣- ويجب أن تأخذ معايير الجودة في الحسبان أن كمية المواد السامة التي يمكن أن يتعرض لها الأشخاص دون أن يلحقهم أذى تتفاوت تفاوتاً كبيراً بحسب الأفراد. فالنساء الحوامل على وجه التحديد معرضات بقدر أكبر لخطر الأمراض المنقولة مائياً بسبب تناول مياه ملوثة. ويجب أن تأخذ المعايير المتعلقة بجودة المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة بعين الاعتبار أن قابلية النساء، لا سيما الحوامل، لتحمل المواد السامة متدنية[٣٨].

٣٤- ووجود الصابون والماء النقي لأغراض النظافة الشخصية مهم للغاية في أثناء الحيض. ويجب أن تكون النساء والبنات قادرات على استعمال وسائل نظيفة لامتصاص أو احتواء السائل الحيضي وتغييرها بانتظام وفي كنف الخصوصية. ويجب أن يحصلن على الماء والصابون لغسل أيديهن وأجسادهن وأن يتمكن من الوصول إلى المرافق اللازمة للتخلص المأمون والنظيف من مواد كالحفاظات والأكواب والفوط الصحية والحشوات القطنية. ويجب أن تكون المرافق سهلة الصيانة والتنظيف. وتواجه النساء والبنات ذوات الإعاقة صعوبات فريدة في الوصول إلى مرافق الصرف الصحي. فقدرتهن على تنظيف أجسادهن على نحو سليم يمكن أن يحدها افتقار المرافق إلى المساحة والمواد اللازمة، فيتعرضن بصورة خاصة للأمراض. ويجب أن يكفل مقدمو الخدمات إشراك النساء والبنات في تصميم المرافق بهدف تكييفها مع احتياجاتهن البيولوجية والاجتماعية الثقافية. وينبغي أن تدمج الاحتياجات الخاصة بالنساء والبنات في تصميم مرافق الصرف الصحي وتشغيلها ورصدها وتقييمها. وينبغي أن تتجاوز النهج المتبعة الدعوة إلى العناية بالسياسات والبنية الأساسية ونظم الصيانة والرصد بغية ضمان تكييف الخدمات مع الاحتياجات الخاصة بمستعمليها، وذلك مثلاً بمراعاة سنهم وخصائص أجسادهم، بما فيها قدراتهم البدنية. وينبغي أن يتولى منظمون مستقلون رسميون، إلى جانب لجان محلية تشاركية تعنى بالمياه وخدمات الصرف الصحي، التأكد مما إذا كانت اللوائح تفسَّر تفسيراً سليماً وتُنفذ بفعالية.

٣٥- وتتعرض صحة نساء وبنات كثيرات للخطر باستخدام أساليب صحية غير نظيفة، مثل استعمال خرق قذرة أو صحف للتخلص من سوائل الحيض، عندما تكون الأساليب الأخرى باهظة التكلفة أو غير متوافرة أو مجهولة بسبب الوصم والمحرمات المتصلة بالحيض. ورغم استعمال النساء في البلدان الغربية ما لا يقل متوسطه عن ٠٠٠ ١٢ حشوة قطنية على مدى حياتهن، لا توجد دراية واسعة ومعلومات متاحة للعموم بشأن سلامة استخدام تلك الوسيلة[٣٩]. ويتعين على الدول سن لوائح بشأن سلامة وسائل الحيض الصناعية. وتختلف وسائل الحيض المستخدمة باختلاف النساء، وتشمل الفوط الصحية وأكواب الحيض. ويجب إتاحة المعلومات بحيث يتسنى

(٣٨) شبكة الولايات المتحدة لحقوق الإنسان وجهات أخرى، تقرير مقدم إلى المقرر الخاص.

(٣٩) Susan Dudley and others, "Tampon safety", National Center for Health Research (2016). See also http://www.europarl.europa.eu/sides/getDoc.do?pubRef=-//EP//TEXT+WQ+E-2015-013116+0+DOC+XML+V0//EN.

للنساء استعمال الوسيلة الأنسب لهن، عن دراية، واكتساب المهارات اللازمة للتعامل مع الحيض بنظافة. ويجب على الدول كذلك أن تحرص على وجود رعاية صحية بتكلفة معقولة لجميع النساء والبنات، بما في ذلك الرعاية المتصلة بالحيض والسلس.

٣٦- وتلبية الاحتياجات من الماء وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية أمر لا غنى عنه لمنع ارتفاع معدلات وفيات الأمهات والرضع. وتشير اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في تعليقها العام رقم ٢٢(٢٠١٦) المعتمد مؤخراً بشأن الحق في الصحة الجنسية والإنجابية إلى أن الحصول على ماء الشرب المأمون وخدمات الصرف الصحي الملائمة، وكذلك الحصول على التثقيف والمعلومات في المجال الصحي، عوامل أساسية لإعمال ذلك الحق. ويتيح التعاون بين القطاعات تبادل المعلومات بشأن كيفية تناول المواضيع الحساسة ثقافياً من منظور تعليمي وإعطاء أولوية أكبر للاحتياجات الخاصة بالإناث، وهو ما يعجز قطاع المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية عن إنجازه بمفرده[٤٠].

هاء- القدرة على تحمل التكلفة

٣٧- تثير مسألة القدرة على تحمل التكلفة قلقاً خاصاً لدى النساء والبنات، اللاتي كثيراً ما تقل فرصهن للحصول على الموارد المالية عن الفرص المتاحة للرجال. وتحتاج النساء والبنات إلى دورات المياه للتبول والتغوط والحفاظ على نظافتهن في أثناء الحيض وكذلك لمساعدة الأطفال الصغار. ويقترن بتدني فرص حصول النساء على الموارد المالية كون استعمال دورات المياه بمقابل متساو بين الرجال والنساء كثيراً ما يكلف النساء في الواقع ثمناً أغلى. زد على ذلك أن دورات المياه غالباً ما تكون مجانية للرجال وليس للنساء. ولتصحيح هذا الفارق، تعمل حكومة مومباي المحلية على بناء عدد من وحدات دورات المياه التي تمول صيانتها بواسطة تذاكر أسرية عوضاً عن الدفع مقابل كل استعمال. ويُتاح استعمال بعض دورات المياه العامة مجاناً للنساء وفئات أخرى غالباً ما تعوزها الموارد المالية، مثل الأطفال والمسنين.

٣٨- ويؤثر انقطاع المياه على نحو مفرط في النساء بصفتهن مقدمات الرعاية، لا سيما في الأسر الفقيرة التي ترأسها إناث. وينص قانون حقوق الإنسان على أن عجز الفرد عن الدفع لأسباب تخرج عن سيطرته يجب ألا يتسبب أبداً في انقطاع الخدمات. وفي كولومبيا، قضت المحكمة الدستورية بأنه يجوز في بعض الحالات تمتع الأسر التي ترأسها إناث بحماية خاصة في حال عجزها عن دفع فواتير المياه، ويجب أن تكفل الدولة لها تعريفات خاصة وقدراً أدنى من المياه المجانية[٤١].

٣٩- وتحتاج النساء والبنات إلى وسائل لتدبير شؤون حيضهن، وهو ما قد يشكل عبئاً خاصاً على الفقيرات منهن. ويشمل حق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي حق الجميع في الحصول على لوازم الحيض المأمونة والنظيفة والمعقولة التكلفة، وهي مواد ينبغي دعمها أو توفيرها مجاناً عند الضرورة.

(٤٠) واتر إيد أستراليا، تقرير مقدم من المقرر الخاص.

(٤١) انظر www.corteconstitucional.gov.co/relatoria/2011/T-740-11.htm.

٤٠- ويجب على الدول، وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان، أن تخصص أقصى قدر من الموارد المتاحة لإعمال حقوق الإنسان بصورة تدريجية، مولية عناية خاصة لحقوق واحتياجات أكثر شرائح المجتمع تهميشاً[٤٢]. فمن دون ميزانية ملائمة تغدو السياسات والخطط بلا جدوى. وتدعم التحاليل الجنسانية الحكومات في تحسين اختياراتها المتصلة بالميزانية بتسليط الضوء على التباينات الجنسانية القائمة وأثر الإنفاق العام على النساء والبنات. وينبغي للدول تعزيز دمج الاعتبارات الجنسانية في أنشطة وضع الميزانية الخاصة بالمياه ومرافق الصرف الصحي والنظافة الصحية، وزيادة مشاركة النساء في وضع الميزانيات. ويمكن أن يُعهد بمهمة الرقابة لوحدات متخصصة داخل الحكومة[٤٣].

٤١- وتشكل الضرائب مصدر تمويل رئيسي لتلك المبادرات المستجيبة إلى نوع الجنس، لكنها يمكن أن تؤثر سلباً في أفقر النساء. لذا يجب على الحكومات أن ترصد بدقة آثار الآليات الضريبية المختلفة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تبدو ضرائب القيمة المضافة محايدة جنسانياً إلا أنها قد تؤثر تأثيراً مفرطاً في الفقراء. ولا شك في أن فرض ضريبة القيمة المضافة على مواد النظافة المتصلة بالحيض يؤثر تأثيراً مفرطاً في النساء والبنات.

٤٢- والمساعدة الخارجية المقدمة من المنظمات غير الحكومية أو وكالات التعاون أو القطاع الخاص ينبغي أن تتوافق مع حقوق الإنسان ويمكن أن تشمل اتخاذ تدابير من أجل القضاء على انعدام المساواة بين الجنسين في الحصول على الخدمات. وينبغي أن تدمج الدولة تلك الاحتياجات في خططها المالية الرسمية لضمان توافقها مع الإطار التنظيمي والسياساتي الرامي إلى تقليص انعدام المساواة بين الجنسين.

واو- التوافر وإمكانية والوصول

١- الوصول الأسري والمجتمعي

٤٣- وجود المرافق الخاصة في البيت أو بالقرب منه يتيح السلامة والخصوصية، وهما أمران مهمان بالنسبة إلى النساء والبنات، لا سيما الأكبر سناً وذوات الإعاقة والحوامل أو الحائضات. وعلاوة على ذلك، تفيد التقديرات بأن امرأة واحدة من أربع نساء تجاوزن سن الخامسة والثلاثين تعاني من السلس وأن النساء يتأثرن بقدر مفرط بنقص المرافق الملائمة والخاصة[٤٤]. ويقلص الإمداد بالمياه في مكان الإقامة الوقت المخصص لجلب المياه وتنظيف المنزل ورعاية أفراد الأسرة. كما يلغي الحاجة إلى النقل وخطر التخزين غير المأمون ويقلص خطر التعرض لمشاكل صحية مثل الاضطرابات العضلية العظمية والأمراض المتصلة بالمياه. ويجب على الدول إعطاء الأولوية لتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي للأسر غير المشمولة بها، لا سيما الأسر التي تكون فيها للنساء والبنات أسوأ البدائل.

---

(٤٢) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ٣(١٩٩٠) بشأن طبيعة التزامات الدول الأطراف.

(٤٣) نيجيريا، الوزارة الاتحادية للموارد المائية، تقرير مقدم إلى المقرر الخاص، الصفحة ٥.

(٤٤) Benedicte Hafskjold and others, "Incompetent at incontinence: why are we ignoring the needs of incontinence sufferers?", *Waterlines*, vol. 35, No. 3 (to be published in July 2016).

٤٤- وحيثما تعذر الحصول على الخدمات في مكان الإقامة، كان من المهم تكثيف بناء دورات مياه مجتمعية مأمونة وقريبة. وكما أشير إليه آنفاً، تواجه النساء العديد من عوامل الإجهاد النفسي الاجتماعي بسبب مرافق الصرف الصحي غير المأمونة أو غير الملائمة أو المعدومة. وللحد من خطر تعرض النساء والبنات للعنف، ينبغي أن تتضمن مدونات بناء مرافق المياه والصرف الصحي المجتمعية اعتبارات جنسانية مثل المقصورات الفاصلة بين الجنسين والقرب من المنزل وإنارة المسالك نحو المرافق والمرافق ذاتها. وينبغي أن يتيح الموقع أيضاً وجود حارس يتولى رصد الجوار[٤٥]. بيد أن من المهم الإشارة إلى أن بناء دورات مياه مأمونة أو قريبة من المنازل لا يُلغي خطر التعرض للعنف الجنساني، لأن ذلك لا يعالج أسباب العنف الكامنة. وكما بيّن المجلس التعاوني لتوفير المياه والمرافق الصحية، فإن توفير خدمات الصرف الصحي دون اهتمام بعلاقات السلطة بين الجنسين يلقي بعبء السلامة على النساء ولا يعالج الأنماط الجنسانية للعنف بالمرأة، مما يتطلب اتباع نهج هيكلي بقدر أكبر[٤٦]. إلا أن بناء مرافق أكثر أمناً يمكن أحياناً أن يرفع عن النساء والبنات عبئاً عند استخدام دورات مياه عامة توفر الخصوصية والسلامة. وفي هذا السياق، أعدت منظمة واتر إيد مجموعة أدوات للمتخصصين[٤٧].

٢- الوصول إلى المرافق خارج المنزل

٤٥- يقتضي قانون حقوق الإنسان أن تكون مرافق الصرف الصحي متيسرة على نحو موثوق به لتلبية جميع احتياجات مستعمليها على مدار الساعة. وكثيراً ما يؤدي نقص المرافق الملائمة في الأماكن العامة إلى دفع النساء والبنات إلى تجنب الحياة العامة والمهنية والمدرسية، لا سيما أثناء الحيض أو في حالات الإعاقة أو السلس.

٤٦- وفي جميع أنحاء العالم تتوافر للرجال، مقارنةً بالنساء، إمكانات أكثر لقضاء الحاجة خارج المنزل. وتشمل الأمثلة دورات المياه المجانية المتعددة الخاصة بالرجال في عاصمة هولندا[٤٨]. وفي الهند، يفوق عدد المرافق العمومية الخاصة بالرجال تلك الخاصة بالنساء بنسبة تصل إلى ٤٢ في المائة[٤٩]. وبناء دورات المياه العامة المفتوحة الخاصة بالرجال أسهل نسبياً، إذ لا تحتاج تلك المرافق إلى أبواب وأقفال، وليست لها مقاعد ترفع، وتستخدم عموماً كميات أقل من المياه، وتعتبر من ثم حلاً أرخص نسبياً. ويجب أن تضع الدول أهدافاً لزيادة مرافق الصرف الصحي العامة الملائمة للنساء والبنات.

---

(٤٥) أكوافيد وجهات أخرى وألمانيا، الوزارة الاتحادية للشؤون الخارجية، تقارير مقدمة إلى المقرر الخاص.

(٤٦) Water Supply and Sanitation Collaborative Council, "Sanitation vulnerabilities: women's stresses and struggles for violence-free sanitation", briefing note No. 2 (2015).

(٤٧) انظر http://violence-wash.lboro.ac.uk/.

(٤٨) انظر www.joostdevree.nl/bouwkunde2/jpgs/straatmeubilair_21_brochure_krullen_in_amsterdam_urinoirs_www_cornelissenamsterdam_nl.pdf.

(٤٩) Miriam Hartmann and others, "Gender-responsive sanitation solutions in urban India", (RTI Press, 2015).

٤٧- ويقتضي قانون حقوق الإنسان توافر عدد كاف من مرافق الصرف الصحي وما يقترن بها من خدمات لضمان ألا تكون فترات الانتظار طويلة بصورة غير معقولة. وتتساوى مرافق عامة كثيرة في عدد الأماكن المتاحة للرجال والنساء رغم أنه يتعين على النساء والبنات في معظم الأحيان الانتظار في طوابير طويلة لاستخدام دورات المياه في حين يكون وصول الرجال إليها أسرع بكثير. فالثياب التي ترتديها المرأة وتضطر إلى نزعها عند استخدام دورات المياه تستدعي وقتاً أطول مقارنة بما يرتديه الرجال. وتقضي النساء وقتاً في مساعدة الأطفال على استخدام دورة المياه. واعتمدت بعض الدول تشريعات يقتضي فيها مبدأ المساواة أن يوفر للنساء ضعف عدد المقصورات الموفرة للرجال(٥٠).

٤٨- وينبغي أن تشمل المعايير الواردة في اللوائح ومدونات قواعد البناء الاحتياجات الخاصة بالنساء والبنات، ويجب تطويرها فيما يتعلق ببناء أماكن منها المدارس والمستشفيات وأماكن العمل وأسواق ومراكز الاحتجاز ومحطات النقل العمومي والمؤسسات العامة. ويجب أن تأخذ المعايير بعين الاعتبار الاحتياجات العامة للنظافة المتصلة بالحيض، علاوة على خصائص المستعملين الممكنين. ويجب في مرحلة لاحقة تنفيذ المعايير وتكريسها وإنفاذها على جميع المستويات. وينبغي أن يكون كل فرد قادراً على استخدام دورات المياه وفقاً لهويته الجنسانية، وأن تهتم الدولة بالاحتياجات الخاصة للأفراد الأضعف، بمن فيهم ذوو الإعاقة والمسنون.

٤٩- وقلما تلبى احتياجات النساء والفتيات المتشردات إلى خدمات الصرف الصحي والنظافة المتصلة بالحيض، ونادراً ما تدرج احتياجات تلك الفئة في سياسات المياه والصرف الصحي. ويقتضي قانون حقوق الإنسان أن تركز الدول تركيزاً خاصاً على احتياجات أكثر الفئات تهميشاً؛ لذا ينبغي للدول ضمان وصول النساء والبنات المتشردات إلى المرافق.

٥٠- ويجب على الدول أيضاً أن تكفل احتواء المدارس البنية الأساسية اللازمة للبنات والمدرسات فيما يتصل بتدبير شؤون حيضهن. وتوفر بعض الحكومات مجاناً لبنات المدارس العامة لوازم النظافة المتصلة بالحيض(٥١). ومن المهم توفير تلك اللوازم مجاناً في المدارس غير النظامية أيضاً، إذ يتعذر على طلاب تلك المدارس في أغلب الأحيان دفع تكلفتها. كذلك يجب أن تكون المرافق مقبولة لجميع المستعملين، وينبغي أن يسمح للطلاب بأن يستعملوا بحرية دورة المياه الأنسب لهم.

٥١- والنساء الحوامل والنفساوات اللاتي ما زلن يعانين من مضاعفات الوضع معرضات بصفة خاصة لخطر الإصابة المتصلة بنقص خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة المأمونة(٥٢).

(٥٠) See, for example, the "potty parity laws" in the United States mentioned in "Having to go: halting stations for women" (12 April 2012), available from http://womenshistorynetwork.org/blog/?p=1140.

(٥١) من ذلك على سبيل المثال سياسة كينيا للنظافة والصرف الصحي البيئي للفترة ٢٠١٦-٢٠٣٠، الصفحات من ٣٩ إلى ٤٠.

(٥٢) http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Briefing%20Note%203.pdf. (بتاريخ ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٦).

وكشفت زيارة المقرر الخاص القطرية الأخيرة إلى طاجيكستان افتقار مستشفيات في البلد إلى الإمداد بالمياه الجارية ومرافق الصرف الصحي الملائمة[٥٣]. وإضافة إلى ذلك، عاين المقرر الخاص، في أثناء زيارته إلى بوتسوانا، حالة عيادة تقع في منطقة متأثرة بجفاف حاد وتضطر إلى المرور بعملية شراء رسمية لاقتناء خزان مياه[٥٤]. وفي هذا النوع من الأماكن الحيوية، حيث يعالج أضعف الناس، يجب الموافقة على التدابير في خطط طوارئ وتنفيذها مسبقاً. ويجب على الدول إعطاء الأولوية لتزويد المراكز الصحية بمرافق المياه والنظافة والصرف الصحي الملائمة، من خلال تخصيص الأموال اللازمة من الميزانية.

٥٢- ويجب أن يكون باستطاعة جميع الموظفين الحصول في مكان العمل على خدمات المياه والصرف الصحي الملائمة، بما فيها مرافق النظافة المتصلة بالحيض، وذلك بما يتفق وهويتهم الجنسانية. وقد لاحظ المقرر الخاص وجود حاجة ماسة إلى الإقرار بحقيقة مغفلة حالياً، ألا وهي نقص المرافق التي تتيح للنساء والبنات تدبير الصرف الصحي والنظافة المتصلة بالحيض على نحو ملائم في مكان العمل. وتتعرض صحة النساء والبنات للخطر أو يتغيبن عن العمل في حال عدم وجود تلك المرافق. وعلى سبيل المثال، تستخدم ٦٠ في المائة من النساء العاملات في أفريقيا جنوب الصحراء وآسيا الجنوبية في قطاع الزراعة، وكثيراً ما تفتقر أماكن عملهن لمرافق تسمح لهن بتدبير شؤون الصرف الصحي والحيض، أو تكون تلك المرافق بعيدة عن مكان العمل[٥٥]. وقلما تنطبق اللوائح على النساء العاملات في القطاع غير المنظم، ولا تصل النساء العاملات في أماكن عامة كالأسواق في أحيان كثيرة إلى المرافق بالمرة. وفي قطاع التصنيع والمناطق الحضرية الكثيفة السكان، تعمل النساء والبنات أحياناً في أماكن مكتظة تكون فيها الخصوصية محدودة ومرافق الصرف الصحي وأماكنه غير ملائمة لتدبير شؤون حيضهن.

٥٣- ولا توجد حالياً قوانين ومعايير عمل تقتضي صراحة تزويد أماكن العمل بمرافق تدبير النظافة المتصلة بالحيض، وإن وجدت فهي محدودة. ويجب صياغة تلك اللوائح، وتعزيزها وإنفاذها، ويجب الاعتداد بها لمساءلة دوائر الأعمال والحكومات. ومن المهم أن تحدد الحكومات هذه المسؤوليات داخل هياكلها الإدارية، بحيث يمكنها مساءلة الجهات المعنية. وإضافة إلى ذلك، يتحمل الشركات وأصحاب العمل في القطاع الخاص المسؤولية عن إعطاء الأولوية لهذه المسألة واتخاذ الإجراءات المناسبة. وباستطاعة النقابات أيضاً تشجيع الممارسات الجيدة ودعم حقوق العمال في هذا المجال.

زاي- المشاركة والتمكين

٥٤- إن المشاركة ليست فقط حقاً في حد ذاتها، وإنما أيضاً ضرورة لإعمال حقوق أخرى. وتشمل المشاركة قدرة النساء على التأثير في القرارات والتعبير عن احتياجاتهن والقيام باختيارات

(٥٣) A/HRC/33/49/Add.2.

(٥٤) A/HRC/33/49/Add.3.

(٥٥) Marni Sommer and others, "Managing menstruation in the workplace: an overlooked issue in low- and middle-income countries", *International Journal for Equity in Health*, vol. 15, No. 86 (2016).

فردية والتحكم في حياتهن. ونقص مرافق المياه والنظافة والصرف الصحي التي تلبي احتياجات النساء والبنات يمكن أن يعزى بقدر كبير إلى عدم مشاركة النساء في التخطيط وصنع القرار.

٥٥- ويجب أن تسمح السياسات والقوانين المتعلقة بخدمات المياه والنظافة والصرف الصحي، على نحو تلقائي واستباقي، بمشاركة النساء مشاركة نشطة وحرة وفعلية في جميع مراحل التخطيط وصنع القرار والرصد والتقييم. ومن حيث المبدأ، يجب أن تكون مشاركة النساء مدمجة بالكامل في الفرعين التشريعي والتنفيذي للحكم، وفي مبادرات الكيانات المنفذة، مثل المنظمات غير الحكومية ومقدمي الخدمات. ويجب إشراك النساء على المستوى الضيق والمتوسط والعام. ويشمل ذلك المبادرات المجتمعية إلى جانب المبادرات وعمليات صنع القرار الوطنية والإقليمية والدولية.

٥٦- وعلى الصعيد الوطني، يجب بلورة تدابير حماية قانونية لضمان مشاركة الجهات المعنية الرئيسية، بما فيها النساء والفئات المهمشة، مشاركة نشطة في صياغة السياسات وتنفيذها. ويجب أن تضع الحكومات آليات لإشراك النساء في صياغة اللوائح والسياسات المتعلقة بالمياه وخدمات الصرف الصحي، وفي القرارات المتصلة بالتمويل والميزانية، بغية التأثير في توجيه الاستثمارات النقدية.

٥٧- ورغم الاعتراف منذ أمد بعيد بدور النساء المحوري كمزودات بالمياه ومستعملات لها، وكذلك بضرورة تأهيل النساء وتمكينهن من المشاركة على جميع المستويات في برامج الموارد المالية، فإن الرجال هم الذين يديرون في أغلب الأحيان خدمات المياه والموارد وقطاعي الصرف الصحي والنفايات الصلبة ويتحكمون فيها على جميع المستويات[٥٦]. ويمكن أن يساهم إدماج النساء في في هذا النوع من الوظائف في تعميم الاعتبارات الجنسانية داخل القطاع وفي إدارة الخدمات من منظور نسائي. ويمكن تشجيع مشاركة النساء في القطاع ببلورة سياسات واستراتيجيات ذات أهداف وأطر زمنية محددة، بما في ذلك في مجال التعليم. ومن الأمثلة الجيدة ما جاء في السياسة الوطنية لمياه الشرب في باكستان من أن السلطات ستبذل جهوداً خاصة لتوظيف وإدماج نساء في المؤسسات المعنية بإمداد المياه ووكالات مختصة أخرى لضمان تلبية احتياجات النساء على النحو الملائم في سياق تصميم شبكات الإمداد المائي وتشغيلها وصيانتها[٥٧]. وأفادت منظمة أكوافيد والشراكة النسائية من أجل المياه بأنهما تعملان مع شركات وجمعيات معنية بالمياه على وضع سياسات توظيف تتوخى زيادة تمثيل النساء ضمن موظفيها وإزالة أوجه التحيز ضد الموظفات الإناث[٥٨].

٥٨- وتعبير النساء والبنات عن آرائهن ضروري لضمان فهم احتياجاتهن ومنحها الأولوية، بما يشمل الاحتياجات المتعلقة بالخصوصية والمتطلبات المادية لتدبير شؤون النظافة المتصلة

(٥٦) فنلندا وإيطاليا وليتوانيا ونيجيريا وطاجكستان ودولة فلسطين ومنظمة أكوافيد والمنظمة الدولية للخدمات العامة، تقارير مقدمة إلى المقرر الخاص.

(٥٧) باكستان السياسة الوطنية لماء الشرب (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩). متاحة على الصفحة التالية:
http://epd.punjab.gov.pk/system/files/National_Drinking_Water_Policy.pdf.

(٥٨) منظمة أكوافيد وجهات أخرى، تقرير مقدم إلى المقرر الخاص.

بالحيض. وفي حالات كثيرة، لا تستشار النساء بشأن مواقع نقاط المياه ومرافق الصرف الصحي، كما لا يشاركن في تصميم المرفق الأنسب لاحتياجاتهن أو الأسهل استخداماً بالنسبة إليهن، رغم أن النساء والبنات هن اللواتي يستعملن تلك المرافق في أغلب الأحيان ويتحملن المسؤولية الرئيسية عن صيانتها. ويكتسي إدماج النساء والبنات في عمليات صنع القرارات المتعلقة بتصميم المرافق واختيار مواقعها أهمية أكبر في حالة ذوات الاحتياجات الخاصة المتصلة بالإعاقة أو السن أو الحمل أو الإقامة في مناطق نائية أو التشرد مثلاً. ويجب أن تتاح فرص المشاركة للمستعملين من مغايري الهوية الجنسانية أو ذوي الهوية الجنسانية غير المطابقة. وقد يرى البعض أن من المفيد الوصول إلى مرفق محايد جنسانياً، في حين قد يكون من المقبول في مجتمعات أخرى أن يستعمل الأشخاص دورة المياه الأنسب لهم.

٥٩- بيد أن المساعي الرامية إلى ضمان مشاركة النساء عن طريق القوانين أو اللوائح قد لا تتلاءم مع القواعد العرفية المحلية، فيكون مآلها الفشل في مرحلة التنفيذ. وتعكس القواعد العرفية ترتيباً جنسانياً ثقافياً وعلاقات سلطة داخل مجتمع محلي وقد يكون تأثيرها في الممارسات أكبر بكثير[٥٩]. ويعني ذلك أن تأثير النساء الحقيقي في تدبير شؤون المياه والصرف الصحي قد يظل محدوداً جداً حتى في حال مشاركتهن. ويجب على الدول والمبادرات الحكومية أن تحدد العقبات التي تعوق المشاركة الفعلية وتسلم بها وتزيلها. ويرتبط حق الحصول على المعلومات ارتباطاً وثيقاً بالمشاركة، ذلك أن النساء كثيراً ما يجهلن أن باستطاعتهن المشاركة. ولا بد من التثقيف فيما يتعلق بكيفية الانضمام إلى عملية قائمة على المشاركة وكيفية التعبير عن الاحتياجات. وتتولى منظمة "نساء أرمينيا من أجل الصحة وبيئة صحية" غير الحكومية تنظيم حلقات دراسية وحلقات عمل ودورات تدريبية ومشاريع لتنمية المهارات القيادية للنساء مثلاً[٦٠].

٦٠- ويتعذر على النساء في بعض الحالات المشاركة في الاجتماعات بسبب القواعد الثقافية التي تمنع النساء من الحديث باسمهن الخاص، أو تعجز النساء أحياناً عن الحديث عن احتياجاتهن من حيث الصرف الصحي وتدبير شؤون النظافة المتصلة بالحيض بسبب المحرمات أو القواعد الاجتماعية. وعلى سبيل المثال، كشفت دراسة أُجريت مؤخراً بشأن ميانمار أن مفهومي الزعامة والسياسة يرتبطان ارتباطاً قوياً بالذكورية، لذا فإن النساء اللواتي يحضرن الاجتماعات نادراً ما يأخذن الكلمة[٦١]. وتقلص التحاليل الجنسانية خطر استبعاد النساء، شريطة اتخاذ التدابير الخاصة الملائمة، وذلك مثلاً عن طريق المشاورات التي تستهدف النساء خصيصاً ضمن منتديات الحوار النسائية. ويمكن التغلب على عقبات أخرى بإيلاء العناية

(٥٩) Anne Hellum, Ingunn Ikdahl and Patricia Kameri-Mbote, "Turning the tide: engendering the human right to water", in *Water is Life: Women's Human Rights in National and Local Water Governance in Southern and Eastern Africa*, Anne Hellum and others, eds. (Harare, Weaver Press, 2015), p. 68.

(٦٠) Women for Water Partnership and UN-Women, *Women as Agents of Change in Water: Reflections on Experiences from the Field* (Driebergen, De Hoop and Koonig, 2015), pp. 28-29.

(٦١) Jasmine Burnley and others, "A case for gender-responsive budgeting in Myanmar", Oxfam Briefing Papers (Oxfam, ActionAid, Care and Women's Organisations' Network, 2016), p. 6.

الواجبة لدى تحديد مواقع الاجتماعات وأوقاتها واعتماد ترتيبات مناسبة من حيث النقل ورعاية الأطفال والترجمة. كذلك يجب أن تتضمن كل مبادرة تسعى إلى ضمان مشاركة النساء عنصر التمكين، بما في ذلك التمكين الاقتصادي، وأن تتصدى للقوالب النمطية الجنسانية.

٦١- وتواجه النساء والبنات المهمشات (بمن فيهن ذوات الإعاقة والمسنات وغير المتعلمات أو الفقيرات والمشتغلات بالجنس) عقبات إضافية تعوق المشاركة. لذا من المهم مراعاة فئات المشاركات، إذ غالباً ما تقتصر المشاركة على نساء معينات، وهن الأغنى والأكثر تعليماً والمحظوظات نسبياً بحكم طبقتهن أو دينهن.

٦٢- ويمكن أن تؤدي منظمات المجتمع المدني دوراً في تمكين النساء من المطالبة بحقوقهن. وفي حالة الفئات المهمشة، بما فيها النساء وذوو الهوية الجنسانية غير المطابقة مثلاً، تزداد أهمية قدرة الأفراد على التجمع والتعبير عن آرائهم وإسماع أصواتهم وكسب الاحترام والاعتراف. لذا ينبغي للحكومات والجهات المانحة الاستثمار في مجموعات الضغط على جميع المستويات ودعم مشاركتها الفعالة في جميع مراحل صنع القرار والتخطيط، بما يشمل عمليات الميزانية.

حاء- المساءلة

٦٣- يقصد بالمساءلة العلاقة بين متحملي الواجبات وأصحاب الحقوق، إذ تتأثر الفئة الأخيرة بقرارات الفئة الأولى وأفعالها. ويستدعي ذلك وصول الأفراد والمجموعات إلى المحاكم وآليات أخرى وإتاحة سبل الجبر. وتحدد آليات المساءلة أيضاً الجوانب السليمة أو تلك التي يتعين تعديلها في سياسة أو خدمة تراعي نوع الجنس. ولا بد من الرصد للوقوف على التقدم المحرز وتقييم مدى بلوغ الدولة أهدافها وغاياتها.

١- رصد الامتثال والوصول إلى العدالة

٦٤- يجب أن ترصد الدول مدى امتثالها وأطرافاً أخرى للمحتوى القانوني لحق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي ولمبادئ حقوق الإنسان عموماً. ويجب أن ترصد الدول عمليات صنع القرار وتنفيذ السياسات العامة، بما فيها تلك المتعلقة بالميزانيات الوطنية والمحلية، لتقييم فعاليتها في تصحيح التباينات الجنسانية القائمة. وتتطلب فعالية الاستعراض والرصد تخصيص ما يكفي من الموارد وتوخي الشفافية في الحكم واستقلال هيئات الدولة وعدم تعرضها لتدخل الحكومة. ويقتضي الأمر تقيّد من يشغلون مناصب السلطة بواجبات ومعايير أداء واضحة، تتيح تقييم أفعالهم بشفافية وموضوعية[٦٢]. وتؤدي المحاكم والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية وجهات التنظيم المستقلة وأمانات المظالم دوراً مهماً في تحديد ومعالجة أوجه انعدام المساواة بين الجنسين في التمتع بحق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي، ويجب أن تحظى بدعم الحكومة في هذا الصدد. وتؤدي الحركات الاجتماعية

(٦٢) OHCHR, *Who Will Be Accountable? Human Rights and the Post-2015 Development Agenda* (New York and Geneva, 2013), p. 10.

دوراً مهماً في مساءلة الدولة إذ يمكنها إخضاع الموظفين العموميين للمزيد من المساءلة وحملهم على تقديم مبررات معقولة لأفعالهم وقراراتهم. وعلى سبيل المثال، وقّعت آلاف النساء المقيمات في أحياء فقيرة في نيروبي تعاني نقصاً في دورات المياه ومرافق الاستحمام عريضة طلبن فيها إلى وزارة الصحة إجراء استقصاء عام في المستوطنات غير النظامية، ونحن في ذلك[٦٣].

٦٥- ويجب توعية الأفراد بحق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي وبقابلية هذا الحق للإنفاذ. ويجب أن تُتاح للنساء إمكانية مساءلة الحكومة فيما يتعلق بالتزامها بتوفير مرافق الصرف الصحي الملائمة في سياقات مثل الأسواق ومحطات النقل. ويجب وضع حد لإفلات المتورطين في العنف الجنسي من العقاب وتوفير سبل الجبر للضحايا. وأوصت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بأن تُعرض جميع قضايا العنف بالمرأة والتمييز ضدها على محكمة جنائية مختصة بدلاً من تسويتها عن طريق الوساطة.

٦٦- والقدرة على المطالبة بالحقوق أمام المحاكم مهمة لتغيير المواقف الاجتماعية والثقافية. وتؤدي المحاكم دوراً في إدانة الممارسات التي تعزز القوالب النمطية الجنسانية ويمكنها مطالبة الدولة أو أطراف أخرى باعتماد تدابير من أجل التصدي لتلك الممارسات. وفي الهند، سألت مجموعة من الطالبات المحكمة العليا مؤخراً عما إذا كان من الممكن اعتبار الحيض شرطاً لحرمان النساء البالغات سناً معينة من الحق في دخول معبد والتعبد فيه[٦٤]. وطرحت المحكمة العليا الأسئلة التالية على إدارة معبد ساباريمالا: "إذا كان باستطاعة الرجال بلوغ نقطة معينة (بالقرب من المعبد) دون إتيان أفعال تنم عن تشدد، فما الذي يمنع النساء من ذلك؟ ... هل يقترن الحيض لديكم بالنجاسة؟ أنتم إذاً تضعون تصنيفاً. هل يمكن أن تكون ظاهرة بيولوجية سبباً من أسباب التمييز؟ إن جميع الممارسات مقبولة ما لم تنطو على تمييز بين الجنسين"[٦٥].

٢- رصد التقدم المحرز من حيث المساواة في التمتع بحقوق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي

٦٧- يمكن أن يستند الرصد القائم على حقوق الإنسان إلى إطار من المؤشرات الهيكلية والتنفيذية ومؤشرات النتائج التي يستعان بها لرصد مدى وفاء الدولة بالتزاماتها ولرصد الجهود التي تعكف الدولة على بذلها أيضاً، ولمعرفة ما إذا كانت تحقق تقدماً صوب بلوغ الأهداف المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. ويقدّم إطار مؤشرات مفوضية حقوق الإنسان[٦٦] وفرقة العمل المعنية برصد

(٦٣) انظر https://toopressed2wait.wordpress.com/2014/08/21/city-slum-women-petition-government-on-sanitation/.

(٦٤) انظر www.thehindu.com/news/national/sabarimala-temple-entry-ban-can-menstruation-be-a-factor-asks-supreme-court/article8472787.ece.

(٦٥) انظر www.firstpost.com/india/sabarimala-supreme-court-women-entry-trupti-desai-2748036.html.

(٦٦) انظر www.ohchr.org/Documents/Publications/Human_rights_indicators_en.pdf، والوثيقة A/HRC/27/55، المرفق.

أوجه انعدام المساواة في إطار برنامج الرصد المشترك بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة أمثلةً مفيدةً على مؤشرات رصد المساواة بين الجنسين في الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. فيمكن مثلاً استخدام مؤشرات تتعلق بمرافق النظافة المتصلة بالحيض لقياس المساواة بين الجنسين والمساعدة على كسر حاجز الصمت المحيط بالموضوع.

٦٨- ومن الأهمية بمكان رصد التقدم المحرز نحو بلوغ أهداف التنمية المستدامة، وذلك بطريقة تراعي الحقوق والاعتبارات الجنسانية، والتأكد من أن الآليات الوطنية والمحلية تراقب مدى امتثال الحق في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي والتقدم المحرز صوب إعمال هذا الحق، بما في ذلك من حيث المساواة بين الجنسين. وتؤدي المساواة بين الجنسين دوراً رئيسياً في تلك الأهداف (انظر الهدف ٥) وترد في عدة غايات، بما فيها الغاية ٦-٢. وستؤثر المساواة بين الجنسين في الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة تأثيراً إيجابياً في الأهداف والغايات الأخرى، بما فيها تلك المتعلقة بالقضاء على الفقر (الهدف ١) وتعزيز العمل اللائق ونمو الاقتصاد (الهدف ٨) وتقليص انعدام المساواة (الهدف ١٠) جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة ومستدامة (الهدف ١١). ولما كانت الفوارق بين الجنسين في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي عميقة وتتجلى في الآن ذاته في حقوق الإنسان جميعها وفي كامل أجزاء خطة التنمية، فإن اتباع نهج شامل سيتيح استخدام المؤشرات والمعلومات ذاتها المجمعة بواسطة رصد مختلف حقوق الإنسان والغايات الإنمائية.

٦٩- وينبغي إيلاء الأولوية لسد الثغرة القائمة في توافر البيانات بغية دعم المؤشرات المراعية لنوع الجنس. ولا بد من تطوير النظم لتحسين جمع بيانات مصنفة بحسب الجنس وعوامل وجيهة أخرى، باعتبارها بيانات لازمة لتقييم أثر وفعالية السياسات والبرامج الرامية إلى تعميم قضايا المساواة بين الجنسين وتعزيز تمتع النساء بحقوق الإنسان الخاصة بهن. كذلك يجب أن تأخذ عملية جمع البيانات في الحسبان القوالب النمطية والعوامل الاجتماعية والثقافية التي يمكن أن تسبب تحيزاً جنسانياً في البيانات، وأن تتسم بالمزيد من الشمول والشفافية وتقوم على تعهدات دولية ملزمة قانوناً في مجال حقوق الإنسان. وقد أعدت مفوضية حقوق الإنسان مذكرة توجيهية بشأن البيانات والتصنيف[٦٧].

٧٠- ومكّن التطور التكنولوجي السريع من استقاء البيانات من مصادر جديدة. وتتاح فرصة سانحة لربط الإحصاءات الرسمية بالبيانات المستقاة من المواطنين. لذا يجب على الدول أن تدعم المجتمع المدني، لا سيما المنظمات النسائية، في الدور الحاسم الذي تؤديه. وعلاوة على استحداث سبل مبتكرة لجمع البيانات، يضفي المجتمع أيضاً قيمة نوعية على تحليل النتائج وتفسيرها للتأكد من كشف الثغرات على مستوى الرصد وأخذ الاحتياجات الخاصة بنوع الجنس في الحسبان.

(٦٧) انظر www.ohchr.org/Documents/Issues/HRIndicators/GuidanceNoteonApproachtoData.pdf.

٧١- وفي إطار الأهداف الإنمائية للألفية، لم يبلّغ عن البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس بطريقة موحدة. ولم يُتح قدر كبير من البيانات المتعلقة بانعدام المساواة داخل الأسر من حيث الوصول إلى مرافق الصرف الصحي والنظافة المتصلة بالحيض واستعمال تلك المرافق أو من حيث العناصر المتقاطعة كالإعاقة والسن. ولا يمكن اعتبار الأسرة وحدة متجانسة: إذ يختلف أفرادها في الأدوار والآراء والتجارب. وقد يكون من الضروري إيجاد سبل لرصد التباينات داخل الأسر بغية الكشف عن التباينات بين الجنسين والأسباب الرئيسية لانعدام المساواة التي غالباً ما تظل مخفية في التحاليل الأسرية. وقد تظهر اختلافات شاسعة في الرؤى عند القيام بالرصد الأسري. فالردود على استقصاء أسري يمكن أن تختلف بحسب ما إذا كان المجيب رجلاً أو امرأة أو شخصاً ذا إعاقة.

٧٢- وإضافة إلى ذلك، سيكون من المهم رصد المظاهر المختلفة للتباينات الجنسانية، بما فيها التباينات بين المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وذوي الهوية الجنسانية غير المطابقة، في سياقات خارج الأسرة، بما في ذلك مرافق المؤسسات العامة. وقد يكشف ذلك عن تباينات جنسانية في ميادين كثيرة أخرى من حقوق الإنسان، ذلك أن عدم الوصول إلى المرافق خارج البيت يعرقل بشدة استفادة النساء والبنات من فرص التعليم المدرسي والمشاركة في العمل وغيرها من الفرص.

٧٣- و قد جرى، في سياق البرنامج العالمي لتقييم الموارد المائية، إطلاق مشروع بشأن رصد الموارد المائية وتقييمها والإبلاغ عنها بطريقة تراعي نوع الجنس، وتضمن هذا المشروع العديد من مجموعات الأدوات[٦٨]. وتظهر مجموعات الأدوات الصعوبات المقترنة باستخدام أساليب كمية لفهم أنواع علاقات السلطة القائمة على نوع الجنس والعمليات الاجتماعية الاقتصادية التي تسبب أو تدعم التباينات الجنسية في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي. وتبرز المجموعات أيضاً أن بعض النساء يحضرن الاجتماعات لأن لوائح المشاركة تقتضي منهن ذلك لكن القواعد الثقافية قد تحول دون أخذهن الكلمة أو الاستماع إليهن. لذا فقد يكون من المفيد دمج بيانات كمية مع الأساليب النوعية لإيضاح المعنى وتيسير التفسير. ويمكن استناداً إلى نتائج الدراسات النوعية وضع مؤشرات كمية أخرى لسد الثغرة الناشئة عن المؤشرات الأولى. ويمكن بعد ذلك أن يقترن حساب عدد الحاضرين في الاجتماعات بمؤشرات تتضمن عدد المساهمات في الاجتماعات من جانب النساء والرجال ونسبة القرارات المتعلقة بالمياه وخدمات الصرف الصحي والمعتمدة على أساس تلك المساهمات.

٧٤- وأبرزت دراسة حديثة أن الأنماط المتباينة جنسانياً تختلف من مكان إلى آخر وأكدت أهمية السياق لفهم الأبعاد الجنسانية للوصول إلى المرافق والتعامل معها[٦٩]. وتعتبر كمية ونوعية البيانات المصنفة بحسب الجنس على الصعيد الضيق أفضل من كمية ونوعية البيانات المجمعة على

(٦٨) انظر www.unesco.org/new/en/natural-sciences/environment/water/wwap/indicators/.

(٦٩) Leila Harris and others, "Intersections of gender and water: comparative approaches to everyday gendered negotiations of water access in underserved areas of Accra, Ghana, and Cape Town, South Africa", *Journal of Gender Studies* (2016), p. 13.

الصعيد العالمي. لذا فمن المهم ألا يقوم قياس التقدم المحرز في إعمال حق الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي والمساواة بين الجنسين على رصد عالمي وعلى استخدام بيانات كمية فقط. ففهم الحالات وتحسين الاستجابات السياساتية يقتضي دراسات وعمليات رصد تراعي السياق وتستوعب تقاطع التباينات الجنسانية في التمتع بحقوق أخرى من حقوق الإنسان.

خامساً- الاستنتاجات والتوصيات

٧٥- إن الحصول على خدمات المياه والنظافة الصحية والصرف الصحي على نحو مأمون وبقدرٍ كافٍ وبتكلفةٍ معقولة يمكن أن يشكل، إلى جانب تعزيز تمكين المرأة، مدخلاً إلى ضمان تمتع النساء والبنات بحقهن في الاختيار وحقهن في الحصول على الفرص والموارد وحقهن في التحكم في حياتهن داخل البيت وخارجه. فالمساواة بين الجنسين في الحق في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي لن تفضي إلى تمكين فرادى النساء فقط بل ستساعدهن على التغلب على الفقر وتمكين أبنائهن وأُسرهن ومجتمعاتهن.

٧٦- وبالمثل، تؤثر التباينات الجنسانية الهيكلية تأثيراً حتمياً على التمتع بالحق في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي. وأي نهج يُتبع من أجل التغلب على التباينات الجنسانية المتصلة بالحق في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي يجب بالتالي أن يلبي الاحتياجات الاستراتيجية للنساء، بما فيها القضاء على القوالب النمطية الجنسانية الضارة، إلى جانب اتخاذ تدابير تركز على تلبية احتياجاتهن المادية مثل مرافق النظافة المتصلة بالحيض المناسبة. ورغم أن هذا النهج الكفيل بتحقيق التحوّل الذي يدفع إلى إعادة النظر في القواعد الاجتماعية والقوالب النمطية والأنماط الأسرية يمكن أن يستغرق وقتاً، فهو ضروري لتحقيق المساواة بين الجنسين في التمتع بحق الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي.

٧٧- وبناءً على ما تقدم، يوصي المقرر الخاص الدول بما يلي:

(أ) تحديد وإلغاء وتعديل جميع القوانين ذات التبعات التمييزية المباشرة وغير المباشرة فيما يتصل بالمساواة في التمتع بحق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي وفيما يتصل بالعنف الجنساني؛

(ب) تجاوز اعتماد الأحكام الرسمية واعتماد السياسات والميزانيات المحددة الهدف والتدابير التقليدية الأخرى بالتصدي للتباينات الجنسانية الهيكلية في التمتع بالحق في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي؛

(ج) بذل جهدٍ مشروعٍ في سبيل منع ومكافحة الأسباب الأساسية للتباينات الجنسانية، بما فيها آثار القواعد الاجتماعية والقوالب النمطية والأدوار التقليدية والمحرمات المتعلقة بالنساء والرجال، عن طريق تدابير منها الحملات العامة والتعليم وإشراك وسائط الإعلام؛

(د) تهيئة بيئة ملائمة تتيح للنساء والبنات استخدام مرافق المياه والصرف الصحي بطرقٍ مأمونةٍ. ويجب منع التمييز والعنف القائمين على الهوية الجنسانية والتحقيق في تلك الأفعال وجبر الأضرار الناجمة عنها ومقاضاة المسؤولين؛

(ه) تعزيز المساواة بين الجنسين بواسطة سياسات تقاطعية تعتبر أن التباينات الجنسانية المتصلة بالحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي تتفاقم عندما تقترن بها أسباب أخرى للتمييز والحرمان؛

(و) تنمية التعاون بين الكيانات الفاعلة في قطاع المياه والنظافة والصرف الصحي والكيانات الفاعلة في قطاعات أخرى، بما فيها قطاع الصحة، بهدف التصدي للتباينات الجنسانية والمحرمات الثقافية بفعالية أكبر وبصورة شاملة؛

(ز) اعتماد التحليل الجنساني وزيادة مشاركة النساء في وضع الميزانيات الحكومية المخصصة لخدمات المياه والنظافة الصحية والصرف الصحي؛

(ح) ضمان تطبيق لوائح تقتضي دمج الاحتياجات الخاصة للنساء والبنات في تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم مرافق المياه والصرف الصحي، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات الأضعف حالاً بسبب الإعاقة والسن. وينبغي للمنظمين رصد مدى حسن تفسير تلك اللوائح وتنفيذها وفعاليتها؛

(ط) ضمان توافر مرافق المياه والنظافة الصحية والصرف الصحي المراعية للاعتبارات الجنسانية في المدارس والمستشفيات وأماكن العمل والأسواق ومراكز الاحتجاز والأماكن العامة مثل محطات النقل والمؤسسات العمومية. ويجب صياغة قوانين ولوائح وتعزيزها وإنفاذها واستخدامها لمساءلة الحكومات والجهات الفاعلة من غير الدولة؛

(ي) بلورة نُهُجٍ وبرامج وسياسات لخدمات المياه والنظافة الصحية والصرف الصحي تتيح بصورة تلقائية واستباقية مشاركة النساء مشاركةً فعلية في جميع مراحل التخطيط وصنع القرار والتنفيذ والرصد والتقييم. ويجب على الدول والشركاء الإنمائيين تحديد العقبات التي تعرقل مشاركة النساء في صنع القرارات المتعلقة بمبادرات المياه والنظافة والصرف الصحي والإقرار بتلك العقبات وإزالتها، وضمان وعي النساء بقدرتهن على المشاركة؛

(ك) وضع نظام مؤشرات جنسانية لتحسين جمع البيانات المصنفة بحسب الجنس والعوامل الوجيهةٍ الأخرى، وهي بيانات ضرورية لتقييم أثر وفعالية السياسات الرامية إلى تعميم قضايا المساواة بين الجنسين وتعزيز تمتع النساء بحق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي؛

(ل) رصد التباينات داخل الأسرة ومظاهر انعدام المساواة القائمة على نوع الجنس في سياقات خارج الأسرة بما فيها مرافق المؤسسات العامة؛

(م) ضمان جمع بيانات شاملة بشأن الوصول إلى إدارة شؤون المياه والنظافة الصحية والصرف الصحي في حالة النساء والبنات المنتميات إلى الفئات المهمشة والمقيمات في مناطق مهمشة، ودعم المجتمع المدني في جمع البيانات وتحليل النتائج وتفسيرها ورصدها؛

(ن) استكمال البيانات الكمية المتعلقة بالمياه والنظافة الصحية والصرف الصحي بأساليب نوعية لتحسين فهم الحالات وتفسير المسائل الجنسانية وإرشاد أساليب وتقنيات الاستقصاء وإقرارها.

٧٨- وإضافة إلى ذلك، يوصي المقرر الخاص بأن تكفل كيانات التعاون الإنمائي توافق المساعدة الخارجية المقدمة من المنظمات غير الحكومية ووكالات التنمية والقطاع الخاص مع معايير حقوق الإنسان وتضمنها تدابير ترمي إلى إزالة التباينات الجنسانية في الوصول إلى المرافق.